عمر زودة
استاذ الإجراءات بالمدرسة العليا للقضاء
رئيس قسم بالمحكمة العليا سابقا

طبعة 2024
مزيـــــدة
ومنقحـة

إجـــــراءات التنفيذ الجبري

وفقا لقانون الإجراءات المدنية والإدارية

صار بلقيس
دار البيضاء - الجزائر

Scanné avec CamScanner

المقدمة	3
أولا : أهمية إجراءات التنفيذ.	3
ثانيا : الأصل أن يقوم المدين بتنفيذ إلتزامه عينا.	6
ثالثا : الإكراه البدني.	7
1)- التعويض المحكوم له عن الضرر المترتب عن الجريمة.	8
2)- مبالغ النفقة المحكوم بها قضائيا.	9
3)- الإمتناع عن تسيلم ولد قاصر محكوم بتسليمه.	11
رابعا : الغرامة التهديدية.	11
1)- شروط توقيع الغرامة التهديدية.	12
2)- الحكم الصادر بالغرامة التهديدية حكم تهديدي.	14
3)- تصفية الغرامة التهديدية.	15
خامسا : مدى تعلق إجراءات التنفيذ بالنظام العام.	17
سادسا : خطة الدراسة.	19
الباب الأول : سبب الحق في التنفيذ الجبري	21
الفصل الأول : السند التنفيذي وطبيعته القانونية	23
المبحث الأول : السند التنفيذي.	23
أولا : تعريف السند التنفيذي.	23
ثانيا : خصائص السند التنفيذي.	24
المبحث الثاني : طبيعة السند التنفيذي.	25
الفصل الثاني : تنفيذ الأحكام القضائية	27
مقدمة وتقسيم.	27
المبحث الأول : في تحديد أنواع الأحكام القضائية.	28

Scanné avec CamScanner

المطلب الأول : الدعوى التقريرية.	29
المطلب الثاني : الدعوى المنشئة.	30
المطلب الثالث : دعوى الإلتزام.	31
المبحث الثاني : الأحكام القابلة للتنفيذ الجبري	33
أولا : الأحكام الابتدائية.	34
ثانيا : قرارات المجالس القضائية.	34
ثالثا : قرارات المحكمة العليا.	35
رابعا : أحكام المحاكم الادارية وقرارات مجلس الدولة	38
المبحث الثالث : النفاذ المعجل.	38
المطلب الأول : النفاذ المعجل القانوني.	38
أولا : النفاذ المعجل بقوة القانون	38
ثانيا : النفاذ المعجل القضائي.	40
01) : النفاذ المعجل القضائي الوجوبي.	42
أ/- الحكم المبني على عقد رسمي.	42
ب/- وعد معترف به- الإقرار بالإلتزام.	42
ج/- حكم سابق حائز على قوة الأمر المقضي به.	43
د/- الأحكام الصادرة بأداء النفقة.	44
02) : النفاذ المعجل القضائي الجوازي.	46
المطلب الثاني : نظام الكفالة.	47
أولا : تحديد ماهية الكفالة	47
ثانيا : طريق تقديم الكفالة.	49
ثالثا : المنازعة في الكفالة.	49
المبحث الرابع : الاعتراض على الخطأ في وصف الحكم.	51

Scanné avec CamScanner

المطلب الأول : تحديد مفهوم الاعتراض على وصف الحكم.	52
المطلب الثاني : الإعتراض على وصف الحكم.	52
المطلب الثالث : الجهة المختصة بالفصل في الإعتراض.	57
المطلب الرابع : سلطة الجهة المختصة التي تنظر الإعتراض.	57
الفصل الثالث : السندات الأخرى ذات القوة التنفيذية	59
المبحث الأول : المحررات الموثقة.	61
المبحث الثاني : الأوامر.	64
المطلب الأول : الأوامر على العرائض.	64
المطلب الثاني : أوامر تحديد المصاريف القضائية.	66
أولا : أوامر تحديد مصاريف الدعوى.	66
ثانيا : أمر تقدير أتعاب الخبير.	67
ثالثا : أمر تقدير أتعاب المحامي.	68
المطلب الثالث : أمر الأداء	71
أولا : التعريف بماهية أمر الأداء.	71
ثانيا : إجراءات إستصدار أمر الأداء.	72
ثالثا : تبليغ أمر الأداء.	72
رابعا : تقديم الإعتراض على أمر الأداء.	74
خامسا : الطعن في الأمر الصادر في الإعتراض.	75
المبحث الثالث : الشيكات والسفاتج والمحاضر.	75
المبحث الرابع : أحكام التحكيم الوطنية والأجنبية.	78
المطلب الأول : أحكام التحكيم الوطنية.	79
أولا : أحكام التحكيم الوطنية.	79
ثانيا : إستصدار أمر التنفيذ.	80

Scanné avec CamScanner

المطلب الثاني : أحكام التحكيم الأجنبية.	81
أولا : إستصدار أمر التنفيذ.	81
ثانيا : الطعن في حكم التحكيم وأمر التنفيذ.	82
01) : أحكام التحكيم الدولية الصادرة داخل الإقليم.	83
02) : أحكام التحكيم الدولية الصادرة خارج الإقليم.	84
أ/- صدور الأمر برفض التنفيذ.	85
ب/- صدور الأمر بالتنفيذ.	85
ثالثا : الأثر المترتب على الطعن في حكم التحكيم وأمر التنفيذ.	86
المبحث الخامس : تنفيذ السندات الأجنبية.	87
المطلب الأول : النظم القانونية المتبعة في تنفيذ السندات الأجنبية.	89
أولا : نظام المراجعة.	89
ثانيا : نظام المراقبة.	90
ثالثا : نظام إعادة رفع الدعوى	91
المطلب الثاني : الشروط الأساسية لتنفيذ الأحكام الأجنبية.	91
الشرط الأول : ألا تتضمن ما يخالف قواعد الاختصاص.	92
الشرط الثاني : أن يكون الحكم أو الأمر الأجنبي حائزا على قوة الأمر المقضي به.	95
الشرط الثالث : عدم تعارض الحكم والأمر الأجنبي مع أمر أو حكم أو قرار سبق صدوره من جهة قضائية جزائرية.	96
الشرط الرابع : عدم تعارض الحكم أو الأمر الأجنبي مع نظام العام في الجزائر.	98
المطلب الثالث : إجراءات الحصول على الصيغة التنفيذية للحكم الأجنبي.	99

Scanné avec CamScanner

الفصل الرابع : النسخة التنفيذية	101
المبحث الأول : ماهية النسخة التنفيذية.	101
المبحث الثاني : تكوين النسخة التنفيذية.	103
المبحث الثالث : تسليم النسخة التنفيذية.	104
المبحث الرابع : تسليم النسخة التنفيذية الثانية.	107
الباب الثاني : خصومة التنفيذ ومحلها	108
الفصل الأول : أشخاص خصومة التنفيذ	111
المبحث الأول : المحضر القضائي ممثل السلطة العامة.	112
المبحث الثاني : أطراف التنفيذ.	113
المطلب الأول : طالب التنفيذ (الدائن).	114
01) : خلف عام الدائن.	115
02) : الخلف الخاص للدائن.	117
المطلب الثاني : الصفة السلبية – المدين-.	119
أولا : المنفذ ضده.	119
ثانيا : الخلف العام.	121
01) : حدوث الوفاة قبل بدء في إجراءات التنفيذ.	122
02) : بدء إجراءات التنفيذ قبل وفاة المنفذ ضده.	122
03) : فقدان الأهلية أو زوال صفة الممثل القانوني.	123
ثالثا : الخلف الخاص للمدين.	124
رابعا : التنفيذ ضد حائز العقار والكفيل العيني والشخصي.	125
أ/- حائز العقار.	125
ب/- الكفيل العيني.	127
ج/- الكفيل الشخصي.	127

Scanné avec CamScanner

خامسا: التنفيذ على الغير.	129
الفصل الثاني: محل التنفيذ أو الأموال التي يجري التنفيذ عليها	131
المبحث الأول: محل التنفيذ مال مملوك للمدين.	133
المطلب الأول: يجب أن يكون محل التنفيذ مالا مملوكا للمدين.	133
المطلب الثاني: أن يكون المال المحجوز عليه قابلا للتصرف فيه.	134
أولا: الأموال المملوكة للدولة.	134
ثانيا: بعض الأموال المملوكة للمدين.	136
المبحث الثاني: مدى جواز الحجز على جميع أموال المدين.	136
المطلب الأول: حق الدائن في الحجز الشامل.	137
المطلب الثاني: وسائل الحد من الأثر الشامل للحجز.	139
الفرع الأول: الإيداع مع التحصيص.	139
الفرع الثاني: حصر الحجز.	140
الفرع الثالث: رفع الحجز	141
المبحث الثالث: أموال المدين التي لايجوز الحجز عليها.	143
المطلب الأول: عدم جواز الحجز لأسباب إنسانية.	143
أولا: ما يلزم المدين في معيشته.	143
ثانيا: ما يلزم المدين من مستلزمات العمل.	144
ثالثا: المبالغ المخصصة لنفقة المدين.	145
رابعا: الأجور والمرتبات والمداخيل.	145
المطلب الثاني: عدم جواز الحجز لتحقيق مصلحة عامة.	149
الباب الثالث: ماقبل مرحلة الحجز التنفيذي	151
الفصل الأول: مقدمات التنفيذ	153
المبحث الأول: شروط مقدمات التنفيذ.	154

Scanné avec CamScanner

خامسا : التنفيذ على الغير.	129
الفصل الثاني : محل التنفيذ أو الأموال التي يجري التنفيذ عليها	131
المبحث الأول : محل التنفيذ مال مملوك للمدين.	133
المطلب الأول : يجب أن يكون محل التنفيذ مالا مملوكا للمدين.	133
المطلب الثاني : أن يكون المال المحجوز عليه قابلا للتصرف فيه.	134
أولا : الأموال المملوكة للدولة.	134
ثانيا : بعض الأموال المملوكة للمدين.	136
المبحث الثاني : مدى جواز الحجز على جميع أموال المدين.	136
المطلب الأول : حق الدائن في الحجز الشامل.	137
المطلب الثاني : وسائل الحد من الأثر الشامل للحجز.	139
الفرع الأول : الإيداع مع التحصيص.	139
الفرع الثاني : حصر الحجز.	140
الفرع الثالث : رفع الحجز	141
المبحث الثالث : أموال المدين التي لايجوز الحجز عليها.	143
المطلب الأول : عدم جواز الحجز لأسباب إنسانية.	143
أولا : ما يلزم المدين في معيشته.	143
ثانيا : ما يلزم المدين من مستلزمات العمل.	144
ثالثا : المبالغ المخصصة لنفقة المدين.	145
رابعا : الأجور والمرتبات والمداخيل.	145
المطلب الثاني : عدم جواز الحجز لتحقيق مصلحة عامة.	149
الباب الثالث : ماقبل مرحلة الحجز التنفيذي	151
الفصل الأول : مقدمات التنفيذ	153
المبحث الأول : شروط مقدمات التنفيذ.	154

Scanné avec CamScanner

المطلب الأول : إعلان السند قبل إجراء التنفيذ.	154
01) : إعلان السند التنفيذي.	154
02) : منح أجل للمدين قبل التنفيذ.	155
المطلب الثاني : إجراءات التبليغ الرسمي للتكليف بالوفاء.	155
المطلب الثالث : تقديم طلب التنفيذ.	156
المبحث الثاني : التنفيذ الجبري بدون مقدمات التنفيذ.	158
المطلب الأول : الحالات الاستثنائية من مقدمات التنفيذ.	158
أولا : الإعفاء من جميع مقدمات التنفيذ.	159
ثانيا : الإعفاء من بعض مقدمات التنفيذ.	159
المطلب الثاني : دعوى إبطال التكليف بالوفاء.	160
الفصل الثاني : إشكالات التنفيذ	165
المبحث الأول : إشكالات التنفيذ الوقتية.	166
المطلب الأول : تعريف بإشكال التنفيذ الوقتي.	166
المطلب الثاني : تمييز الإشكال الوقتي عن غيره من النظم القانونية الأخرى.	169
01) : تمييز نظرة الميسرة عن الإشكال الوقتي.	169
02) : تمييز الإشكال الوقتي عن طرق الطعن في الأحكام.	170
03) : تمييز الإشكال الوقتي عن تفسير أو تصحيح الحكم المراد تنفيذه.	171
04) : تمييز الإشكال الوقتي عن التظلم من وصف الحكم.	171
05) : تمييز الإشكال الوقتي عن حجية الشيء المقضي به.	172
المطلب الثالث : خصوم الإشكال الوقتي.	173
01) : الإشكال الوقتي المرفوع من المنفذ ضده.	174

Scanné avec CamScanner

02) : الإشكال المرفوع من طالب التنفيذ.	175
03) : الإشكال الوقتي المرفوع من الغير.	176
المطلب الرابع : في حالة وقف التنفيذ على من يقع عليه إلتزام برفع الإشكال الموضوعي	179
المطلب الخامس : الوقت الذي ينشأ فيه الحق في الإشكال الوقتي.	183
المطلب السادس : الوسيلة التي يرفع بها الإشكال الوقتي أمام القضاء.	185
01) : يرفع الإشكال الوقتي بموجب العريضة الإفتتاحية للخصومة.	185
02) : يرفع الإشكال الوقتي بمعرفة المحضر القضائي.	186
المطلب السابع : يترتب على رفع الإشكال الوقتي وقف التنفيذ.	187
المطلب الثامن : شروط قبول الإشكال الوقتي.	190
المبحث الثاني : إشكالات التنفيذ الموضوعية.	192
المطلب الأول : تحديد ماهية الإشكال الموضوعي.	192
المطلب الثاني : الجهة المختصة بالفصل في الإشكال الموضوعي.	193
المطلب الثالث : إجراءات رفع الدعوى بالإشكال الموضوعي.	194
المطلب الرابع : إستئناف الأمر الصادر في الإشكال الموضوعي.	196
الفصل الثالث : الحجز التحفظي	197
المبحث الأول : طبيعة الحجز التحفظي.	198
المطلب الأول : تعريف الحجز التحفظي.	199
المطلب الثاني : تمييز الحجز التحفظي عن الحجز التنفيذي.	200
المطلب الثالث : شروط الحجز التحفظي	201

Scanné avec CamScanner

01) : أن يكون الدين محقق الوجود.	202
02) : أن يكون الدين حال الأداء.	203
03) : أن يكون الدين معين المقدار.	203
المبحث الثاني : إستصدار أمر الحجز التحفظي.	204
المبحث الثالث : آثار الحجز التحفظي.	205
المبحث الرابع : دعوى تثبيت الحجز التحفظي.	206
المبحث الخامس : أنواع الحجوز التحفظية الأخرى.	209
المطلب الأول : أنواع الحجز التحفظية على المنقول	209
01) : الحجز الإستحقاقي.	210
02) : الحجز على منقولات المدين المتنقل.	211
03) : حجز المؤجر على أموال المستأجر.	212
04) : الحجز التحفظي على الحقوق الصناعية والتجارية.	214
أ/- الحجز على إبتكار أو إنتاج فكري مسجل ومحمي.	214
ب/- الحجز التحفظي على القاعدة التجارية.	215
المطلب الثاني : الحجز التحفظي على العقار.	217
الفصل الرابع : حجز ما للمدين لدى الغير	220
المبحث الأول : حجز ما للمدين لدى الغير بغير السند تنفيذي.	221
المطلب الأول : الأموال القابلة للحجز عليها.	221
المطلب الثاني : أطراف الحجز.	222
01) : الدائن الحاجز.	222
02) : المدين المحجوز عليه.	223
03) : المحجوز لديه.	223
المبحث الثاني : إجراءات حجز ما للمدين لدى الغير.	224

Scanné avec CamScanner

المطلب الأول : إستصدار أمر الحجز.	252
المطلب الثاني : تبليغ أمر الحجز.	227
أولا : تبليغ المحجوز لديه.	227
ثانيا : تبليغ المحجوز عليه.	292
المطلب الثالث : التصريح بما في الذمة.	230
الفرع الأول : إلتزام المجوز لديه بالتصريح بها في الذمة.	231
الفرع الثاني : الإخلال بالالتزام بالتصريح بها في الذمة.	232
المطلب الرابع : المنازعة في التصريح بها في الذمة.	234
المطلب الخامس : دعوى تثبيت حجز ما للمدين لدى الغير.	235
المطلب السادس : تحول حجز ما للمدين لدى الغير من حجز تحفظي إلى حجز تنفيذي	237
المبحث الثالث : حجزها للممدين لدى الغير بموجب سند تنفيذي.	239
المطلب الأول : حجز على المنقول لدى الغير حجزا تنفيذيا.	239
المطلب الثاني : حجز ما للمدين لدى الغير على الديون.	241
الباب الرابع : الحجز التنفيذي على المنقول والعقار وتوزيع الحصيلة	243
الفصل الأول : الحجز التنفيذي على المنقولات	247
المبحث الأول : إجراءات الحجز على المنقول.	249
أولا : إستصدار أمر الحجز.	249
ثانيا : تبليغ أمر الحجز.	251
ثالثا : تحرير محضر الحجز.	252
رابعا : بيانات محضر الحجز.	253

Scanné avec CamScanner

خامسا : حراسة الأموال المحجوزة.	255
سادسا : الجزاء المترتب عن تخلف أحد بيانات محضر الحجز.	258
المبحث الثاني : الدائنون المتدخلون في الحجز.	259
أولا : تعريف تدخل الدائن في الحجز الأول.	260
ثانيا : تدخل الدائنين الجدد في الحجز.	262
ثالثا : إجراءات التدخل في الحجز سبق توقيعه.	262
رابعا : أثار التدخل في الحجز.	263
المبحث الثالث : آثارا لحجز التنفيذي على المنقول لدى المدين.	264
أولا : بقاء المنقول المحجوز على ملكية المدين.	265
ثانيا : يخضع المدين المحجوز عليه إلى قيود على أمواله المحجوزة.	266
المبحث الثالث : اجراءات بيع المنقولات المحجوزة.	267
المطلب الأول : الإعلان عن البيع.	268
المطلب الثاني : حالات بيع المنقولات بعد حجزها.	269
المطلب الثالث : بيانات إعلان البيع.	270
المطلب الرابع : إجراءات المزاد العلني.	271
المطلب الخامس : إعادة البيع على مسؤولية المشتري.	272
المطلب السادس : الأثر المترتب على عدم إجراء البيع خلال أجل معين.	274
أولا : إستصدار أمر الحجز ولا يتم تبليغه.	274
ثانيا : توقيع الحجز دون أن تعقبه إجراءات بيع المنقولات المحجوزة.	275
المطلب السابع : محضر البيع برسو المزاد.	277

Scanné avec CamScanner

المبحث السادس : دعوى إسترداد المنقولات المحجوزة.	279
المطلب الأول : تعريف دعوى الإسترداد.	280
المطلب الثاني : إجراءات رفع دعوى الاسترداد.	281
أولا : الشكل الذي ترفع بها دعوى الإسترداد.	281
ثانيا : المحكمة المختصة بدعوى الإسترداد.	282
المطلب الثالث : طرق إثبات ملكية المنقولات المحجوزة.	283
المطلب الرابع : الأثر المترتب عن رفع دعوى الإسترداد.	285
المطلب الخامس : حقوق طالب الاسترداد بعد البيع.	286
أولا : طبيعة الأمر الاصدر في دعوى الإسترداد.	286
ثانيا : حقوق طالب لإسترداد بعد البيع.	287
الفصل الثاني : التنفيذ على العقار	289
المبحث الأول : إجراءات الحجز على العقار.	291
المطلب الأول : طلب الحجز.	291
أولا : تقديم طلب الحجز :.	291
ثانيا : المستندات المؤيدة للطلب.	292
المطلب الثاني : إستصدار أمر الحجز.	293
المطلب الثالث : التبليغ الرسمي لأمر الحجز.	295
المطلب الرابع : قيد أمر الحجز بالمحافظة العقارية.	297
المبحث الثاني : الآثار المترتبة على حجز العقار.	298
المطلب الأول : عدم نفاذ التصرفات الواقعة على العقار المحجوز.	299
المطلب الثاني : إلحاق الثمار بالعقار المحجوز.	300
أولا : العقار في يد المدين المحجوز.	300
ثانيا : العقار في يد المستأجر.	301

Scanné avec CamScanner

المطلب الثالث : سلطات المدين على العقار المحجوز.	303
المبحث الثالث : إعداد العقار المحجوز للبيع.	304
المطلب الأول : تحديد قائمة شروط البيع وبياناتها.	305
أولا : إعداد قائمة شروط البيع.	305
ثانيا : بيانات قائمة البيع.	306
المطلب الثاني : المستندات المرفقة وجزاء تخلف أحده.	307
أولا : المستندات المرفقة.	307
ثانيا : الجزاء المترتب على تخلف أحد هذه البيانات.	308
المطلب الثالث تحديد الثمن الأساسي للعقار المحجوز	309
المطلب الرابع : التبليغ الرسمي لقائمة شروط البيع.	310
أولا : الأشخاص الواجب تبليغهم بالقائمة.	311
ثانيا : بيانات محضر التبليغ الرسمي لقائمة شروط البيع.	311
المبحث الرابع : الإعتراضات.	312
المطلب الأول : تعريف الإعتراض.	313
المطلب الثاني : إجراءات رفع الإعتراض	315
المطلب الثالث : طلب الإعتراض المتضمن وقف إجراء البيع.	316
01) : طلب قصر البيع على أحد العقارات.	316
02) : طلب تأجيل البيع.	316
03) : يترتب على رفع دعوى الفسخ وقف إجراءات التنفيذ.	317
المطلب الرابع : تحديد سلطان القاضي في الإعتراض.	320
المبحث الخامس : بيع العقار بالمزاد العلني.	320
المطلب الأول : تحديد مكان وزمان البيع.	321
المطلب الثاني : الإعلان عن البيع.	323

Scanné avec CamScanner

المطلب الثالث : عوارض جلسة البيع.	325
أولا : حالات وقف جلسة البيع.	325
ثانيا : حالات تأجيل جلسة البيع.	326
المطلب الرابع : إفتتاح جلسة البيع بالمزاد العلني.	327
المطلب الخامس : حكم البيع بالمزاد العلني وطبيعته.	331
أولا : طبيعة حكم رسو المزاد العلني.	331
ثانيا : شكل حكم رسو المزاد.	335
المطلب السادس : مدى قابلية حكم رسو المزاد للطعن فيه.	336
الحالة الأولى : الطعن بالنقض في السند التنفيذي.	338
الحالة الثانية : بيع العقار قبل تصفية جميع المنازعات	339
المطلب السابع : الآثار المترتبة على حكم رسو المزاد العلني	340
01) : إنتقال حقوق المدين إلى المشتري.	341
02) : تطهير العقار من الحقوق العينية التبعية.	342
03) : الحقوق التي يطهر القانون العقار منها.	343
04) : القيد هو الذي يطهر العقار.	343
05) : لا يسري التطهير في حق بعض الأشخاص.	344
المبحث السادس : الحجز على بعض العقارات الخاصة.	345
المطلب الأول : الحجز على العقارات غير المشهرة.	345
المطلب الثاني : الحجز على العقارات المملوكة للمفقود أو ناص الأهلية أو المفلس.	348
01) : بيع العقار المملوك لناقص الأهلية.	348
02) : الحجز على العقار المملوك للمفقود.	350
03) : بيع العقارات المملوكة للتاجر المفلس.	351

Scanné avec CamScanner

المطلب الثالث : بيع العقارات المملوكة على الشيوع.	351
المبحث السابع : دعوى إستحقاق العقار الفرعية.	353
المطلب الأول : تعريف دعوى إستحقاق العقار الفرعية.	353
المطلب الثاني : إجراءات رفع دعوى إستحقاق الفرعية.	355
المطلب الثالث : طلب وقف البيع بالمزاد العلني.	356
01) : طلب وقف البيع.	356
02) : إيداع الكفالة.	357
المطلب الرابع : الحم في دعوى الإستحقاق الفرعية.	357
الفصل الثالث : حصيلة التنفيذ الجبري	359
المبحث الأول : مقتضيات توزيع حصيلة التنفيذ.	361
المبحث الثاني : أصحاب الحق في الإشتراك في التوزيع.	363
المبحث الثالث : إعداد القائمة المؤقتة.	367
01) : إتفاق أصحاب الشأن	371
02) : تخلف جميع الدائنين عن الحضور.	372
03) : تخلف أحد الدائنين عن الحضور.	372
04) : عدم إتفاق جميع الدائنين الحاضرين.	373
05) : الإعتراض على القائمة المؤقتة.	373
06) : إستئناف الأمر الصادر في الإعتراض.	374
المبحث الرابع : تنفيذ القائمة النهائية.	376
قائمة المراجع.	379
الفهرس.	383

Scanné avec CamScanner

هذا الكتاب

إن موضوع التنفيذ هو من أكثر الموضوعات أهمية وصعوبة سواء كان ذلك من الناحية النظرية أو العلمية، وتنعكس أهمية هذا الموضوع ما يتردد على لسان الفقهاء أن الشخص يربح القضية مرتين، الأولى عندما يحكم له والثانية عندما ينفذ له الحكم

ويزداد موضوع التنفيذ صعوبة خاصة وأن قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجديد، جاء متضمنا نصوصا متناقضة وغريبة عن المنطق القانوني يصعب فهمها وتطبيقها في الحياة العملية. فتأتي هذه الدراسة لتساهم في تبسيط أحكامه، ذلك أن الدائن أمله الأول هو حصوله على السند التنفيذي، ويجعل من الحق الموضوعي الثابت فيه بمنأى عن كل نزاع

غير أن الدائن وعندما يسعى الى الحصول على السند التنفيذي ليس ذلك هو الغاية في ذاتها، بل يسعى الى تنفيذه وحصوله على حقه الثابت فيه، وإذا بقى السند التنفيذي بدون تنفيذ يصبح حبرا على ورق، هذا ما يمس بسمعة الدولة باعتبارها هي المسؤولة على تنفيذ الأحكام القضائية وغيرها من السندات التنفيذية

Prix public : 1500,00 DA
ISBN : 978 9947 33 225 2
9 789947 332252

إجراءات التنفيذ الجبري
وفقا لقانون الإجراءات المدنية والإدارية

Scanné avec CamScanner